القسم الثاني:

أقوال عبد الله بن الزبير ﷺ في التفسير

من أول النزاعة إلى آخره

(جمع ودراسة)

سورة الفاتحة

قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ الفاتحة/١.

١- قال ابن كثير: وممّن حُكِي عنه أنّها آية من كلّ سورة إلاّ براءة ابنُ عباس وابنُ عمر وابنُ الزبير ... (١).

(١) تفسير ابن كثير (١/١١٦)، وانظر: الإنصاف لابن عبد البر ص (١٦٢)، نيل الأوطار (٢/٢١٨).

دراسة الأثر:

لا خِلافَ بين أهل العلم في كون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ آية من القرآن في سورة النمل، وإنّما الخلاف بينهم في البسملة الواردة في أوائل السُّوَر هل هي آية من الفاتحة فقط، أو من كلّ سورة، أو ليستْ بآية، وإنّما كُتِبتْ للفصل على أقوال، وهي:

القول الأول: أنّها من الفاتحة، وليستْ من سائر السُّوَر، وهو أحد قولَي الشافعي.

القول الثاني: أنّها من الفاتحة، ومن كلّ سورة إلاّ سورة التوبة، رُوِي عن ابن الزبير وابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وعلي ﷺ، وهو قولُ الثوري وابن المبارك والشافعي، وأحمد بن حنبل في رواية عنه.

القول الثالث: أنّها ليستْ من فاتحة الكتاب، ولا من غيرها من السُّوَر، وإنّما كُتِبتْ للفصل والتبرّك، وهو قولُ مالك وأبي حنيفة وأصحابهما.

القول الرابع: أنّها آية مستقلة في أول كلّ سورة لا منها، وهذا مذهبُ ابن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما، وهذا هو مُقتَضى مذهب أبي حنيفة.

ولكلّ من هذه الأقوال أدلّة يطولُ الكلامُ بذكرها، سأكتَفي هنا بذكرِ بعض الأدلّة للقول الثاني؛ لكونه محلَّ الدراسة، وهو أنّ البسملة آيةٌ من كلّ سورة إلاّ براءة.

ومن أدلّة هذا القول ما يلي:

أ- ما أخرَجَه الحاكم في المستدرك وابن خزيمة في صحيحه بسنَدَيهما عن أمّ سلمة - رضي الله عنها - أنّ رسولَ الله ﷺ قرَأَ البسملة في أول الفاتحة في الصلاة، فعدَّها آيةً.

المستدرك (١/٣٥٦) رقم (٨٤٨)، صحيح ابن خزيمة (١/٢٤٨) رقم (٤٩٣)، وأوردَه ابنُ كثير في تفسيره (١/١١٦)، وقال: "لكنه من رواية عُمَر بن هارون البَلخيّ، وفيه ضَعْف". اهـ.

ب- ما رواه مسلم عن أنس ﷺ قال: بَيْنا رسولُ الله ﷺ ذاتَ يومٍ بين أظهُرِنا إذْ أغفَى إغفاءةً، ثمّ رفَعَ رأسَه مُتَبسِّماً، فقُلنا: مَا أَضحَكَكَ يا رسولَ الله؟ قال: "نزلتْ عليَّ آنِفاً سورة، فقرَأَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾".

صحيح مسلم/ كتاب: الصلاة/ باب: حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة سوى براءة/ رقم (٤٠٠).

وهذه الرواية ليسَتْ صريحةً في كونِ البسملة من السورة، بل غايةُ ما فيها أنّها تُقرَأ في أول السورة، وهذه سنّة؛ فإنّها تُقرَأ في أوّل كلّ سورة، وإن لم تكنْ من السورة، فالنبيّ ﷺ لم يقرَأْ البسملة على أنّها من السورة، بل افتتح بها عند إرادة القراءة.

وممّا يُقوّي ذلك أنّ أنساً ﷺ نفسه قد جزَمَ في رواية أخرى عند مسلم وغيره أنّه لم يسمَعْ رسولَ الله ﷺ قرَأَ البسملةَ في الصلاة، يقول أنس ﷺ: صلَّيْتُ خلفَ النبيّ ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يستَفتِحُون بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (الفاتحة:٢)، لا يذكُرُون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أول قراءة ولا في آخرها.

صحيح مسلم/ كتاب: الصلاة/ باب: حجّة من قال: لا يجهر بالبسملة/ رقم (٣٩٩).

ج- أنّ الصحابة ﷺ أثْبَتُوها في المصاحف بخطِّها، وأجمَعَ المسلمون على أنّ السلف لم يُثْبِتُوا بينَ الدَّفَّتَينِ سِوى القرآن.

وهذا الاحتجاجُ أيضاً لا يخلو من ضعْف، فالسلفُ أثبَتُوا في القرآن الإعرابَ والنّقاطَ، وهما ليسَتا منه.

يقولُ ابنُ عاشور: "وأمّا عن الإجماع على أنّ ما بين الدَّفَّتَينِ كلامُ الله، فالجواب: أنّه لا يقتَضي إلاّ أنّ البسملة قرآن، وهذا لا نزاعَ فيه، وأمّا كونُ المواضع التي رُسِمَتْ فيها في المصحف ممّا تجِبُ قراءتُها فيها فذلك أمرٌ يتْبَعُ رواية القراء وأخبار السنّة الصحيحة ...، وهذا كلُّه بناءً على تسليم أنّ الصحابة لم يكتُبوا أسماءَ السُّوَر، وكونَها مكيّة أو مدنيّة في المصحف، وأنّ ذلك من صُنْع المتأخّرين ...، وأما إذا ثبَتَ أنّ بعض السلف كتبُوا ذلك ...، وهو مقتَضى كتابة المتأخّرين لذلك؛ لأنّهم ما كانوا يجرؤُون على الزيادة على ما فعَلَها السلف، فالاحتجاج حينَئذٍ بالكتابة باطلٌ من أصله ...". اهـ.

التحرير والتنوير (١/١٤٢)

والرَّاجح – والله أعلم –: أنّها آية مستقلة في أول كلّ سورة لا منها، أنزلتْ للتيمُّن والفصْل بين السُّوَر؛ فإنّ كتابتَها في المصحف يدُلُّ على أنّها من القرآن، وكتابتُها مفردةً مفصولةً عمّا قبلَها وما بعدَها تدُلُّ على أنّها ليستْ من السورة، وهذا هو القولُ الوسَط في المسألة.

يقول ابنُ تيمية: "والقول الوسَطُ: أنّها من القرآن حيثُ كُتِبتْ، وأنّها مع ذلك ليستْ من السُّوَر بل كُتِبَتْ آيةً في أول كلّ سورة، وكذلك تُتْلَى آية منفردة في أول كلّ سورة كما تلاها النبيّ ﷺ حين أُنزِلتْ عليه سورة ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾، كما ثبَتَ ذلك في صحيح مسلم". اهـ.

مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٢/٤٣٤)

وممّا يُؤيِّد هذا القولَ أيضاً ما رواه أحمد من حديث أبي هريرة ﷺ عن النبيّ ﷺ أنّه قال: "إنّ سورة من القرآن ثلاثون آيةً شَفَعَتْ لرجُلٍ حتَّى غُفِرَ له، وهي ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾".

المسند (٢/٢٩٩) رقم (٧٩٦٢)، وأخرجه أبو داود في السنن/كتاب: الصلاة/ باب: في عدد الآي/ رقم (١٤٠٠)، ابن ماجه في السنن/ كتاب: الأدب/ باب: ثواب القرآن/ رقم (٣٧٨٦)، الترمذيّ في السنن/ كتاب: فضائل القرآن/ باب: ما جاء في فضل سورة الملك/ رقم (٢٨٩١)، وحسَّنه، النسائيّ في السنن الكبرى (٦/١٧٨)

رقم (١٠٥٤٦)، ابن حبان في صحيحه (٦٩/٣) رقم (٧٨٨)، الحاكم في المستدرك (٧٥٣/١) رقم (٢٠٧٥)، وصحَّحَه.

وهي ثلاثون آيةً بدون البسملة.

ويؤيّده أيضاً ما أخرجَه أبو داود من حديث ابن عباس ﷺ: أنّ رسولَ الله ﷺ كان لا يعرِفُ فصلَ السورة حتّى تنزَّلَ عليه ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

سنن أبي داود/ كتاب: الصلاة/ باب: من جهر بها ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾/ رقم (٧٨٨)، وصحَّحه الألبانيّ.

انظر: صحيح سنن أبي داود (٣٧٢/٣) رقم (٧٥٤).

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣٥٥/١) رقم (٨٤٥)، وصحّحه، وأورَدَه الهيثميّ في مجمع الزوائد (١٠٩/٢)، وقال: "رواه البزّار بإسنادَينِ، رجالُ أحدهما رجالُ الصَّحيح". اهـ.

انظر: أحكام القرآن للجصّاص (٨/١)، الإنصاف لابن عبد البر ص (١٥٣)، تفسير البغوي (٥١/١)، الكشّاف (٤٥/١)، أحكام القرآن لابن العربي (٥/١)، تفسير الرازي (١٦٠/١)، المغني (٢٨٥/١)، تفسير القرطبي (٩٢/١)، مجموع فتاوى ابن تيمية (٤٣٨/٢٢)، تفسير ابن كثير (١١٦/١)، نيل الأوطار (٢١٨/٢)، التحرير والتنوير (١٤٣/١).

٢- قال ابن أبي شَيبَة: حدثنا أبو أسامة (١) عن هِشام (٢) عن أبيه (٣) وابن الزبير أنّهما كانا لا يَجهَران (٤)، أي: البَسْمَلة في الصلاة عند الجهر بالقراءة.

دراسة الإسناد:

(١) حمّاد بن أسامة بن زيد القُرَشِيّ مولاهم، أبو أُسامة الكوفيّ، توفي سنة إحدى ومائتين، روى له الجماعة، قال العجليّ: "كان ثقة"، قال الذهبيّ: "الحافظ، حُجَّة"، قال ابن حجر: "ثقة، ثَبْت، رُبَّما دلّس".

انظر: معرفة الثقات (٣١٨/١) رقم (٣٥٢)، تهذيب الكمال (٢١٧/٧) رقم (١٤٧١)، الكاشف (٣٤٨/١) رقم (١٢١٢)، التقريب رقم (١٤٨٧).

(٢) هشام بن عروة بن الزبير القُرَشِيّ الأسدِيّ، أبو المنذر، وقيل: أبو عبد الله المدنيّ، توفي سنة ست وأربعين ومائة، وقيل: غير ذلك، روى له الجماعة، قال أبو حاتم: "ثقة، إمام في الحديث"، قال الذهبيّ: "أحد الأعلام"، قال ابن حجر: "ثقة، فقيه، رُبَّما دلّس".

انظر: الجرح والتعديل (٦٣/٩) رقم (٢٤٩)، تهذيب الكمال (٢٣٢/٣٠) رقم (٦٥٨٥)، الكاشف (٣٣٧/٢) رقم (٥٩٧٢)، التقريب رقم (٧٣٠٢).

درجة الإسناد:

إسناده صحيح.

(٣) هو عروة بن الزبير بن العوام القُرَشِيّ.

(٤) المصنّف (٣٦٠/١) رقم (٤١٣٩)، وأخرجَه ابن المنذر في الأوسط (١٢٨/٣) من طريق ابن أبي شيبة، وذكرَه ابن الجوزيّ في زاد المسير (٧/١)، القرطبيّ في تفسيره (٩٦/١)، الشوكانيّ في نيل الأوطار (٢١٦/٢).

٣- قال ابن أبي شيبة: حدثنا وكيع (١) عن شُعبَة (٢) عن الأَزْرَق بن قَيْس (٣) قال: سمِعتُ ابنَ الزبير قرَأَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، ثمّ قرَأَ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ثمّ قرَأَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ (٤).

دراسة الإسناد:

(١) وَكِيع بن الجرَّاح بن مَلِيحٍ الرُؤَاسِيّ، أبو سُفيان الكوفيّ، توفي سنة سبع وتسعين ومائة، وقيل: غير ذلك، روى له الجماعة، ثقة، حافظ.

انظر: تهذيب الكمال (٤٦٢/٣٠) رقم (٦٦٩٥)، الكاشف (٣٥٠/٢) رقم (٦٠٥٦)، التقريب رقم (٧٤١٤).

(٢) شُعبة بن الحجَّاج بن الوَرْد العَتْكِيّ مولاهم الأَزْدِيّ، أبو بِسْطَام الوَاسِطِيّ البصريّ، توفي سنة ستين ومائة، روى له الجماعة، ثقة، حافظ، مُتقِن.

انظر: تهذيب الكمال (٤٧٩/١٢) رقم (٢٧٣٩)، الكاشف (٤٨٥/١) رقم (٢٢٧٨)، التقريب رقم (٢٧٩٠).

(٣) الأَزْرَق بن قَيْس الحارثيّ البصريّ، توفي بعد سنة عشرين ومائة، روى له البخاريّ وأبو داود والنسائيّ، وثَّقَه النسائيّ والذهبيّ وابن حجر.

انظر: تهذيب الكمال (٣١٨/٢) رقم (٣٠٢)، الكاشف (٢٣١/١) رقم (٢٥١)، التقريب رقم (٣٠٢).

درجة الإسناد:

إسناده صحيح.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٣٦١/١) (٤١٥٤)، وأخرجَه ابن المنذر في الأوسط (١٢٧/٣) من طريق مسلم بن إبراهيم عن شعبة به بنحوه، البيهقي في السنن الكبرى (٤٩/٢) رقم (٢٢٣٦)، وفي معرفة السنن والآثار (٥٢٠/١) رقم (٧١٩) من طريق بشر بن عمر عن شعبة به بمعناه، وذكرَه ابن عبد البر في الإنصاف ص (٢٧٢).

٤- قال ابن أبي شيبة: حدثنا سَهْل بن يوسف (١) ومُعاذ بن مُعاذ (٢) عن حُمَيد (٣) عن بَكْر (٤) أنّ ابنَ الزبير كان يجْهَر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، ويقول: ما يمنَعُهم منها إلاّ الكِبْرُ (٥).

دراسة الإسناد:

(١) سَهْل بن يوسف الأَنْماطيّ، أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو عبد الله البصريّ، توفي سنة تسعين ومائة، روى له الجماعة سوى مسلم، وثَّقَه ابنُ معين والنسائيّ وابن حجر.

انظر: تهذيب الكمال (٢١٣/١٢) رقم (٢٦٢٣)، تهذيب التهذيب (٢٢٨/٤) رقم (٤٥٥)، التقريب رقم (٢٦٦٩).

(٢) مُعاذ بن مُعاذ بن نَصْر التَّميمي العَنْبريّ، أبو المُثَنَّى البَصْريّ القاضي، توفي سنة ست وتسعين ومائة، روى له الجماعة، قال يحيى بن معين: "ثقة"، قال أحمد: "إليه المنتَهى في التثبُّت بالبصرة"، قال ابن حجر: "ثقة، مُتقن".

انظر: الجرح والتعديل (٢٤٨/٨) رقم (١١٣٢)، تهذيب الكمال (١٣٢/٢٨) رقم (٦٠٣٦)، الكاشف (٢٧٣/٢) رقم (٥٥٠٧)، التقريب رقم (٦٧٤٠).

(٣) حُمَيد بن أبي حُمَيد الطويل البصريّ، أبو عبيدة الخزاعيّ، توفي سنة اثنتين وأربعين ومائة، وقيل: غير ذلك، روى له الجماعة، قال ابن سعد: "كان ثقة، كثير الحديث"، قال يحيى بن معين: "ثقة"، قال ابن حجر: "ثقة، مدلّس".

انظر: الطبقات الكبرى (٢٥٢/٧)، الجرح والتعديل (٢١٩/٣) رقم (٩٦١)، تهذيب الكمال (٣٥٥/٧) رقم (١٥٢٥)، التقريب رقم (١٥٤٤).

(٤) بَكْر بن عبد الله المُزَنِيّ، أبو عبد الله البصريّ، توفي سنة ست ومائة، روى له الجماعة، قال ابن سعد: "كان ثقة، ثبْتاً، مأموناً، حجّةً"، قال الذهبيّ: "ثقة، إمام"، قال ابن حجر: "ثقة، ثبْت، جليل".

انظر: الطبقات الكبرى (٢٠٩/٧)، تهذيب الكمال (٢١٦/٤) رقم (٧٤٧)، الكاشف (٢٧٤/١) رقم (٦٢٨)، التقريب رقم (٧٤٣).

درجة الإسناد:

إسناده صحيح، وإن كان فيه عنعنة حميد، وهو مشهور بالتدليس، فقد أخرج له الشيخان بهذه العنعنة.

انظر: صحيح البخاري رقم (٢٨١)، صحيح مسلم رقم (١٣١٦).

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (٣٦٢/١) رقم (٤١٥٦)، وأخرجه البيهقيّ في السنن الكبرى (٤٩/٢) رقم (٢٢٣٥)، وفي معرفة السنن والآثار (٥٢٠/١) رقم (٧١٩) من طريق سعدان بن نصر عن معاذ به بنحوه، وذكَرَه الترمذيّ في السنن (١٤/٢)، ابنُ المنذر في الأوسط (١٢٦/٣)، ابنُ عبد البر في الإنصاف ص (٢٨٠)، الشوكانيّ في نيل الأوطار (٢١٦/٢).

دراسة الآثار (٢- ٤):

مسألةُ الجهْر بالبسملة أو الإسرار بها عند الجهر بالقراءة حصلَ فيها الخِلافُ أيضاً كما حصَلَ الخِلافُ في إثباتها، وذلك على النحو التالي:

القول الأول: الجهرُ بها، رُوِي عن أبي هريرة ومعاوية وابن عمر وابن عباس وابن الزبير ﷺ، ورُوِي عن الخلفاء الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ ﷺ في الغريب عنهم، وبه قال الشافعيّ وغيره.

وأقوى دليل لهذا القول: حديث نُعَيْم المجْمِر، قال: صلَّيْتُ وراءَ أبي هريرة ﷺ، فقرَأَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، ثمّ قرأَ بأُمِّ القرآن ... الحديث، وفي آخرِه قال: والذي نفسي بيَدِه، إنّي لأَشْبَهُكُم صلاةً برسول الله ﷺ.

أخرجَه النسائيّ في المجتبى/ كتاب: الافتتاح/ باب: قراءة ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾/ رقم (٩٠٥)، ابنُ خزيمة في صحيحه (٢٥١/١) رقم (٤٩٩)، ابن حبّان في صحيحه (١٠٤/٥) رقم (١٨٠١)، الحاكم في المستدرك (٣٥٧/١) رقم (٨٤٩)، وصحَّحه، ووافقه الذهبيّ.

قال ابنُ حجر: "وهو أصحُّ حديثٍ ورَدَ في ذلك". اهـ. أي: في الجهر بالبسملة.

فتح الباري (٢٦٧/٢)

القول الثاني: الإسرارُ بها، وهو قولُ ابن الزبير وأبي بكر وعمر وعثمان وعليّ وابن مسعود وعمار بن ياسر وعبد الله بن مُغَفَّل وأنس وابن عباس ﷺ، وهو مذهبُ أبي حنيفة والثوريّ وأحمد بن حنبل.

ومما احتَجُّوا به روايةُ أنس بن مالك ﷺ في الصحيحين، قال: صلَّيْتُ خلفَ النبيّ ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يَستَفتِحُون بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

وزادَ مسلم: لا يذكُرُون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أوّل قراءة ولا في آخرها.

صحيح البخاري/ كتاب: الأذان/ باب: ما يقول بعد التكبير/ رقم (٧١٠)، صحيح مسلم/ كتاب: الصلاة/ باب: حجّة من قال: لا يجهر بالبسملة/ رقم (٣٩٩).

القول الثالث: عدمُ قراءتها لاسرّاً ولاجهْراً، رُوِي عن عمر ﷺ، وهو مذهبُ مالك والأوزاعي.

وممّا احتَجَّ به هؤلاء روايةُ أنس بن مالك ﷺ التي سبقَ ذكرُها، حيثُ فهِمُوا منها عدمَ قراءة البسملة مُطلقاً، بينَما أصحابُ القول الثاني فهِمُوا منها عدمَ الجهْر بها فقط.

قال ابنُ المنذر: "وقد اختلفَ أهلُ العلم في تأويل الحديث الذي رويناه عن أنس أنّ النبيّ ﷺ وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يستَفتِحون القراءةَ بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، فقالتْ طائفة: ظاهرُ هذا الحديث يُوجِبُ أنّهم كانوا لا يَجْهَرونَ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ويُخفُونها ...، وفي قول بعض من يميلُ إلى مذهبِ أهل المدينة: هذا الحديثُ يدلُّ على أنّهم كانوا لا يجهرُون بها، ولا يصِحُّ أنّهم قرَؤُوها سِرّاً، فلا يُقْرَأ بها سِرّاً ولا جهْراً ...". اهـ.

الأوسط (١٢٩/٣)

والرّاجح – والله أعلم –: هو القول الثاني، وهو الإسرار بالبسملة، وذلك لما يلي:

أ– حديث أنس ﷺ، فهو أصحُّ شيءٍ ورَدَ في هذه المسألة؛ فقد رواه الشيخانِ، وهو صريحٌ في عدم الجهْر بها، فلفظ مسلم: (لا يذكُرون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أوّل قراءة ولا في آخرها)، وفي رواية: (فلمْ أسمَعْ أحداً منهم يقرَأُ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾) صريحٌ لا يحتَمِلُ التأويل.

ب– حديث عائشة – رضي الله عنها – قالت: كان رسولُ الله ﷺ يستَفتِح الصلاةَ بالتكبير، والقراءةَ بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وهذا أيضاً صريحٌ في عدم الجهْر بالبسملة.

أمّا استدلالُ من يَنفي قراءتَها مُطلَقاً بحديث أنس ﷺ وغيره من الروايات فهي ليسَتْ صريحةً في النفي المطلق، بل غايةُ ما فيها أنّها ليستْ من القراءة الواجبة.

وكذلك حديث نُعَيْم المجْمِر عن أبي هريرة ﷺ – وهو أصَحُّ ما وردَ في الجهْر بالبسملة –، ومع هذا ليس صريحاً في الجهْر؛ لأنّه إنّما ذكرَ أنّه قرَأَها، ولم يقُلْ: إنّه جهرَ بها، وجائز أن لا يكون جهرَ بها وإن قرَأها، وكان علمُ الراوي بقراءتها إمّا من جهة أبي هريرة ﷺ بإخباره إيّاه بذلك، أو من جهة أنّه سمِعَها لقُربه منه، وإن لم يجهَرْ بها، كما رُوِي في الصحيحين عن أبي قتادة ﷺ أنّ النّبي ﷺ كان يقرأُ في الظهر والعصر، ويُسْمِعُنا الآيةَ أحياناً.

صحيح البخاري/ كتاب: الأذان/ باب: إذا أَسْمَعَ الإمامُ الآيةَ/ رقم (٧٤٥)، صحيح مسلم/ كتاب: الصلاة/ باب: القراءة في الظهر والعصر/ رقم (٤٥١).

ولا خِلافَ أنّه لم يكُنْ يجهَرْ بها.

ويُحتمَل أن يكونَ أبو هريرة ﷺ أشبَهَهم صلاةً برسول الله ﷺ في معظم الصلاة لا في جميع أجزائها؛ فقد رواه جماعةٌ عن نُعَيْم عن أبي هريرة ﷺ بدون ذكر البسملة.

قال الترمذيّ بعد أن ذكرَ حديثَ ابن مُغَفَّل ﷺ – وهو من أدلّة أصحاب القول الثاني –: "حديثُ عبد الله بن مُغَفَّل حديثٌ حسنٌ، والعملُ عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبيّ ﷺ ...، ومن بعدهم من التابعين ...، لا يرَون أن يُجهَرَ بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ قالوا: ويقولها في نفسه". اهـ.

سنن الترمذي (١٤/٢)

قال ابنُ قدامة: "وسائر أخبار الجهر ضعيفة؛ فإنّ رواتها هم رواة الإخفاء، وإسناد الإخفاء صحيح ثابت بغير خلاف فيه، فدلَّ على ضعْف رواية الجهْر". اهـ.

المغني (٢٨٥/١)

قال ابنُ تيمية: "وقد اتفق أهلُ المعرفة بالحديث على أنّه ليس في الجهر بها حديثٌ صريحٌ". اهـ.

مجموع فتاوى ابن تيمية (٤١٥/٢٢)

وقد جمعَ ابنُ القيّم بين المذهب الأول والثاني، فقال: "وكان ﷺ يجهَرُ بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ تارةً، ويُخفيها أكثرَ ممّا يجهَر بها، ولا ريبَ أنّه لم يكن يجهَرْ بها دائماً في كلّ يوم وليلة خمس مرات أبداً حضراً وسفراً، ويخفَى ذلك على خلفائه الراشدين، وعلى جمهور أصحابه، وأهل بلده في الأعصار الفاضلة ...". اهـ.

زاد المعاد (٢٠٦/١)

انظر: الأوسط لابن المنذر (١٢٦/٣)، أحكام القرآن للجصاص (١٨/١)، المبسوط للسرخسي (١٥/١)، زاد المسير (٧/١)، المغني (٢٨٤/١)، تفسير القرطبي (٩٦/١)، المجموع (٢٨٨/٣)، تفسير ابن كثير (١١٧/١)، فتح الباري (٢٦٧/٢)، نيل الأوطار (٢١٦/٢).

قوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ الفاتحة/٦.

٥- قال البخاريّ: قال عبد الصَّمد (١): حدثنا محمد بن عُقبَة الرِّفَاعِيّ (٢) سمِعَ أباه (٣) سمِعَ ابنَ الزبير يقرَأُ (سِراط) (٤).

دراسة الإسناد:

(١) عبد الصَّمَد بن عبد الوارث بن سعيد التّمِيمِي العَنْبَرِيّ مولاهم التَّنُّورِي، أبو سَهْل البصريّ، توفي سنة سبع ومائتين, روى له الجماعة، قال ابن سعد: "كان ثقةً إن شاء الله"، قال الذهبيّ: "الحافظ، حُجَّة"، قال ابن حجر: "صدوق".

انظر: الطبقات الكبرى (٣٠٠/٧)، تهذيب الكمال (٩٩/١٨) رقم (٣٤٣١)، تذكرة الحفاظ (٣٤٤/١) رقم (٣٢٨)، التقريب رقم (٤٠٨٠).

(٢) محمد بن عُقبَة اليَشكُرِيّ الرِّفَاعِيّ، روى عن أبيه، قال يحيى بن معين: "ثقة".

(٣) عُقبَة الرِّفَاعِيّ، سمِعَ ابنَ الزبير، وروى عنه ابنه محمد بن عقبة الرفاعيّ، ذكرَه ابنُ حبّان في الثقات، وقال: "إن لم يكُنْ ابنُ أبي عَتَّاب فلا أدري من هو؟" قال ابنُ حجر: "هو هو". اهـ.

وقال الشيخ المعلميّ في الإكمال (١٣٦/٤) هامش رقم (١): "ولعُقبة بن أبي عَتَّاب ترجمة أخرى في التاريخ وكتاب ابن أبي حاتم، وقالا: روى عن أبي هريرة، روى عنه ابنُه محمد، وفي المحمّدَينِ عندهما ترجمتان: لمحمد بن عُقبَة الرِّفَاعي، ولمحمد بن عُقبة بن أبي عَتَّاب ... فهذا مدني، ومحمد بن عقبة الرِّفَاعِيّ بصري فيما يظهر، فقولُ ابن حجر (هو هو) فيه نظر". اهـ.

كذلك حصلَ الالتباس بين عُقبَة الرِّفَاعي وعُقبَة بن عبد الله الأصمِّ، ففرَّق بينهما البخاريّ، وجمَعَهما ابن عدي وغيره، وممن فرَّقَ بينهما ابنُ حبان، فذكرَ الرِّفَاعِيّ في الثقات، وذكرَ الأصَمَّ في الضعفاء.

انظر: التاريخ الكبير (٤٣٧/٦) رقم (٢٩١٠)، الجرح والتعديل (٣١٨/٦) رقم (١٧٧٨)، الثقات لابن حبان (٢٢٩/٥) رقم (٤٦٣٢)، الكامل (٢٧٨/٥) رقم (١٤١٥)، الإكمال (١٣٦/٤)، لسان الميزان (١٨٠/٤) رقم (٤٦٥)، تهذيب التهذيب (٢١٧/٧) رقم (٤٤١).

درجة الإسناد:

إسناده ضعيف؛ فيه عقبة، وهو مجهول.

(٤) التاريخ الكبير (٢٠٠/١).

دراسة الأثر:

قُرِئَ (الصِّراط) بعدّة أوجه، وهي:

١- بالصّاد، وهو قراءةُ الجمهور.

٢- بالسين، وهو الأصل، رُوِي عن ابن الزبير وابن عباس - رضي الله عنهما -، ويعقوب، وأبي عمرو وابن كثير في رواية قُنبُل عنه، ورُوِي عنهما بالصّاد أيضاً.

٣- بالزّاي، رُوِي عن حمزة، ورواه الأصمعيّ عن أبي عمرو.

قال ابنُ عطية: "قال بعضُ اللّغويين: ما حكاه الأصمعيّ من هذه القراءة خطأ منه، إنّما سِمِعَ أبا عمرو يقرأ بالمضارَعة، فتوهَّمَها زياً، ولم يكنْ الأصمعيّ نحويّاً فيُؤْمَنَ على هذا ...، وحكَى هذا الكلامَ أبو علي عن أبي بكر ابن مجاهد". اهـ.

المحرر الوجيز (٧٤/١)

٤- وبإشمام الزاي، وهو قراءةُ حمزة في رواية خَلَف عنه، ورُوِي عن الكسائي.

و(السّراط) بالسين هو الأصل، فمن قرَأه بالسين جاءَ به على الأصل، ومن قرأَه بالصاد قلبَ السينَ صاداً؛ لتجانُس الطاء في الإطباق؛ لأنّ الصاد والضاد والطاء والظاء من حروف الإطباق، ومن قرأَه بالزاي قلبَ السينَ زياً؛ لأنّ الزاي والسين من حروف الصفير، والزّاي أشبَهُ بالطاء؛ لأنّهما مجهورتان، ومن أشمَّ الصادَ زياً قصَدَ أن يجعلَها بينَ الجهر والإطباق.

قال الفرَّاء: "إذا كان بعد السين طاء أو قاف أو غين أو خاء فإنّ تلك السين تُقلبُ صاداً"، قال: "ونفرٌ من بَلْعَنْبَر يُصيِّرون السينَ إذا كانتْ مقدَّمة، ثم جاءتْ بعدها طاءٌ أو قافٌ أو غينٌ أو خاءٌ صاداً؛ وذلك أن الطّاء حرفٌ تضَعُ فيه لسانَك في حَنَكك، فينطبق به الصوت، فقُلِبَتِ السين صاداً صُورتُها صورةُ الطاء، واستَخَفُّوها؛ ليكونَ المخرجُ واحداً، كما استخَفُّوا الإدغام؛ فمن ذلك قولهم: السِّراط والصِّراط، قال: وهي بالصّاد لغةُ قريش الأولين التي جاء بها الكتاب". اهـ.

تهذيب اللغة (٢٣٢/١٢)

والسِّراط والصِّراط - بالسين والصاد -: الطريق القاصد، والسبيل الواضح.

قال الرَّاغب: "السِّراط: الطريق المسْتَسْهَل، أصلُه من: سَرَطتُّ الطعامَ، وزرَدتُّه: ابتَلَعْتَه، فقيل: (سِراطٌ) تصوُّراً أنّه يَبْتَلِعُه سالِكُه أو يَبْتَلِعُ سالِكَه". اهـ.

المفردات في غريب القرآن (سرط) ص (٢٣٠)

والاختيار: قراءةُ الجمهور بالصّاد - وإن كانت (السين) هي الأصل-؛ لكونها تُوافق رسمَ المصحف، وهي اللُّغة الفُصحى، ولاتحاد الصّاد والطاء في الإطباق والاستعلاء.

قال الأخفش: "و(الصِّراط) فيه لغتان، السّين والصاد، إلاّ أنّا نختار الصَّاد؛ لأنّ كتابها على ذلك في جميع القرآن". اهـ.

معاني القرآن (١٦٥/١)

قال الثعلبيّ بعد أن ذكرَ أوجُهَ القراءات فيها: "وكلّها لغاتٌ فصيحةٌ صحيحةٌ إلاّ أنّ الاختيار الصاد؛ لموافقة المصحف، لأنّها كُتِبَتْ في جميع المصاحف بالصَّاد، ولأنّ آخرتها بالطاء، لأنّهما موافقتان في الإطباق والاستعلاء". اهـ.

الكشف والبيان (١١٩/١)

قال الزمخشريّ بعد أن أورَدَ وجوهاً: "وفِصَاحُهنّ إخلاصُ الصاد، وهي لغةُ قريش، وهي الثابِتَة في الإمام". اهـ.

الكشّاف (٥٨/١)

قال ابنُ منظور: "و(الصِّراط) لغة في (السِّراط)، والصاد أَعلى؛ لمكان المضارَعة، وإن كانتِ السينُ هي الأَصل". اهـ.

لسان العرب (سرط) (٣١٣/٧)

انظر: سنن سعيد بن منصور (٥٣٢/٢)، التاريخ الكبير (١٧٣/٢)، السبعة لابن مجاهد ص (١٠٥)، الحجّة في القراءات السبع ص (٦٢)، حجّة القراءات ص (٨٠)، الكشف والبيان (١١٩/١)، الأحرف السبعة ص (٣٣)، المحرر الوجيز (٧٤/١)، زاد المسير (١٤/١)، التبيان في إعراب القرآن (٨/١)، تفسير القرطبي (١٤٨/١)، الدر المنثور (٧٥/١)، إتحاف فضلاء البشر ص (١٦٣)، التحرير والتنوير (١٩٠/١).

قوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ الفاتحة/٧.

٦- قال القاسم بن سَلاَّم: حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِي [١] عن محمد بن عُقبة الَيشْكُرِيّ [٢] عن أبيه [٣] قال: سمِعْتُ عبدَ الله بن الزبير يقرأُ (صِراطَ منْ أنعَمْتَ عليهم) [٤].

دراسة الإسناد:

(١) عبد الرحمن بن مَهْدِيّ بن حَسّان العَنْبَرِيّ، وقيل: الأَزْدِيّ مولاهم، أبو سعيد البَصريّ اللُّؤلُؤِيّ، توفي سنة ثمان وتسعين ومائة، روى له الجماعة، ثقة، ثبْت، حافظ.

انظر: تهذيب الكمال (١٧/٤٣٠) رقم (٣٩٦٩)، الكاشف (١/٦٤٥) رقم (٣٣٢٣)، التقريب رقم (٤٠١٨).

(٢) محمد بن عُقبَة اليَشكُرِيّ الرِّفَاعِي، ثقة، تقدّم في الأثر (٥).

(٣) عُقبة الرِّفَاعِي، حصل الخِلاف في تعيينه، تقدَّم في الأثر (٥).

درجة الإسناد:

إسناده ضعيف؛ فيه عقبة، وهو مجهول.

(٤) فضائل القرآن ص (٢٩٠)، وأخرَجَه ابن أبي داود في المصاحف ص (٢٠٧) رقم (٢٢٦) عن محمود بن آدم عن بِشْر بن السَّرِيّ به بلفظ: (صلَّيْنا خلفَ ابن الزبير ...) فذَكرَ الأثر، وذكرَه الثعلبيّ في الكشف والبيان (١/١٢٢)، الماورديّ في تفسيره (١/٦٠)، ابنُ عطيّة في المحرر الوجيز (١/٧٥)، القرطبيّ في تفسيره (١/١٤٩)، أبو حيان في البحر المحيط (١/١٤٧)، السيوطيّ في الدر المنثور (١/٨٢)، وعزاه لأبي عبيد وعبد بن حميد وابن أبي داود وابن الأنباريّ، الشوكانيّ في فتح القدير (١/٢٤).

دراسة الأثر:

رُوِيتْ هذه القراءةُ عن ابن الزبير وعمر وعليّ وابن مسعود ﷺ، وهي قراءة شاذَّة؛ لمخالفتها رسمَ المصحف، وحكمُها عند أهل العلم التفسير.

وفسَّر به الآيةَ ابنُ عباس ﷺ، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾: طريق من أنعمتَ عليهم.

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/٣١).

انظر: سنن سعيد بن منصور (٢/٥٣٣)، المصاحف لابن أبي داود ص (١٥٩) رقم (١٤١)، معاني القرآن للنحّاس (١/٦٩)، الكشف والبيان (١/١٢٢)، تفسير الماورديّ (١/٦٠)، الكشّاف (١/ ٥٨)، المحرر الوجيز (١/ ٧٥)، تفسير القرطبيّ (١/١٤٩)، تفسير البحر المحيط (١/١٤٧)، الدر المنثور (١/٨١)، فتح القدير (١/٢٤)، روح المعاني (١/٩٤).

٧- قال السيوطيّ: وأخرَجَ أبو عُبيد وعبد بن حُمَيد [١] وابن أبي داود وابن الأنباري [٢] عن عبد الله بن الزبير قرَأَ (صِراطَ من أنعَمْتَ عليهم غيرِ المغضوب عليهم وغيرِ الضّالّين) في الصلاة [٣].

(١) عَبْد بن حُمَيد بن نَصْر، أبو محمد الكَشّيّ، الإمام، الحافظ، قيل: اسمه عبد الحَمِيد، فخُفِّف، صنَّفَ المسند الكبير والتفسير وغير ذلك، توفي سنة تسع وأربعين ومائتين.
انظر: تذكرة الحفاظ (٥٣٤/٢) رقم (٥٥١)، سير أعلام النبلاء (٢٣٥/١٢).

(٢) محمد بن القاسم بن محمد البغداديّ، أبو بكر، ابنُ الأَنْبَاريّ، النحويّ، اللغويّ، الإمام، من كتُبه: غريب الحديث، والوقف والابتداء، والزاهر في اللغة، توفي سنة ثمان وعشرين وثلاث مائة.
انظر: طبقات الحنابلة (٦٩/٢) رقم (٦٠٤)، غاية النهاية (٢٣٠/٢) رقم (٣٣٧٣).

(٣) الدر المنثور (٨٢/١)، وانظر: فتح القدير (٢٤/١)، ولم أقفْ في فضائل القرآن للقاسم بن سلامّ، وكذلك في المصاحف لابن أبي داود على أنّ ابن الزبير ﷺ كان يقرَأُ (غيرِ المغضوب عليهم وغيرِ الضّالّين)، بل عندهما ما جاء في الأثر السابق أنّه ﷺ كان يقرَأُ (صراطَ من أنعمتَ عليهم).

دراسة الأثر:

رُوِيَت قراءةُ (وغير الضّالّين) عن ابن الزبير وعمر وعليّ وأبيّ بن كعب ﷺ، وهي قراءةٌ شاذّة؛ لمخالفتها رسمَ المصحف، وحكمُ هذه القراءة عند أهل العلم التفسير.

قال الفرّاء: "فإنّ معنى (غير) معنى (لا)؛ فلذلك رُدّتْ عليها (ولا)، هذا كما تقولُ: فلان غيرُ مُحْسِنٍ ولا مُجْمِل، فإذا كانتْ (غير) بمعنى (سوى) لم يجُزْ أن تُكَرَّ عليها (لا)، ألا ترى أنّه لا يجوز عندي: سِوى عبد الله ولا زيد". اهـ.
معاني القرآن للفراء (٨/١)

قال البغويّ: "﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، أي: وغير الضّالّين عن الهدى ...، و(غير) ههنا بمعنى (لا)، و(لا) بمعنى (غير)؛ ولذلك جازَ العطْفُ ...". اهـ.
تفسير البغوي (٥٥/١)

انظر: فضائل القرآن للقاسم بن سلام ص (٢٨٩)، سنن سعيد بن منصور (٥٣٤/٢)، المصاحف لابن أبي داود ص (١٥٩) رقم (١٤١)، معاني القرآن للنحّاس (٦٨/١)، الكشف والبيان (١٢٣/١)، الكشّاف (٥٩/١)، المحرر الوجيز (٧٨/١)، تفسير القرطبي (١٥٠/١)، تفسير البحر المحيط (١٥٠/١)، الدر المصون (٧٤/١)، الدر المنثور (٨١/١).

٨- قال أبوحيان: والجرُّ في (غير) قراءةُ الجمهور، ورَوَى الخَلِيلُ [١] عن ابن كثير [٢] النّصْبَ، وهي قراءةُ عمر وابن مسعود وعلي وعبد الله بن الزبير [٣].

---

(١) الخَلِيل بن أحمد بن عَمْرو الفَرَاهِيديّ، أبو عبد الرحمن الأَزدِيّ، من أئمّة اللّغة والأدب، له كتاب العين في اللغة، ومعاني الحروف، وكتاب العروض، توفي سنة سبعين ومائة، وقيل: غير ذلك.

انظر: وفيات الأعيان (٢/٢٤٤) رقم (٢٢٠)، سير أعلام النبلاء (٧/٤٢٩).

(٢) عبد الله بن كثير الدّارِيّ، أبو معبد المكيّ، الإمام، العلَم، مُقرئُ مكة، وأحدُ القُرّاء السبعة، توفي سنة عشرين ومائة، وقيل: بعد ذلك.

انظر: سير أعلام النبلاء (٥/٣١٨)، غاية النهاية (١/٤٤٣) رقم (١٨٥٢).

(٣) تفسير البحر المحيط (١/١٤٨).

دراسة الأثر:

قُرِئَ الرّاءُ من (غير) بوجهَينِ، وهما:

١- بالخفض (غيرِ)، وهو قراءة الجمهور.

٢- بالنصب (غيرَ)، رُوِي عن ابن الزبير وعمر وابن مسعود وعليّ وأُبَيّ بن كعب ﷺ، ورُوِي عن ابن كثير، كما رُوِي عنه الخفضُ مثلَ قراءة الجمهور.

فالخفضُ على البدل من (الذين)، أو من الهاء والميم في (عليهم)، أو على الصفة للذين، أو على تكرير (صراط)، أي: صراطَ غيرِ المغضوب عليهم، أمّا النصب فعلى الحال من (الذين)، أو من الهاء والميم في (عليهم)، كأنّك قُلتَ: أنعَمْتَ عليهم لا مغضوباً عليهم، أو على الاستثناء عند البصريّين، كأنّكَ قُلتَ: إلاّ المغضوب عليهم، أو على إضمار (أَعْنِي)، حُكِي عن الخليل.

وممّا احتَجَّ به من يَنصِبُ (غير) أنّ (غير) نكرة، فكَرِهَ أن يُوصَفَ بها المعرفة، وأُجِيبَ بجَوابَينِ:

أحدهما: أنّ (غير) إذا وقعَ بين متَضادَّينِ، وكانا معرفتَينِ تعرَّفَ بالإضافة، كقولك: عجِبْتُ من الحركة غير السكون، وكذلك الأمر هنا؛ لأنّ المنعَم عليه والمغضوب عليه متضادّانِ.

ثانيهما: أنّ (الذين) قريب من النكرة؛ لأنّه لم يُقصَدْ به قومٌ بأعيانهم، و(غير المغضوب) قريبة من المعرفة بالتخصيص الحاصل لها بالإضافة، فكلّ واحد منهما فيه إبهام من وجه واختصاص من وجه.

والاختيار: القراءةُ بالخفْض؛ فهي قراءة الجمهور، وهي القراءة المتواترة.

قال الطبريّ: "والصَّوابُ من القول في تأويله وقراءته عندنا القول الأول، وهو قراءةُ ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ بخفْضِ الراء من (غير) ...". اهـ.

تفسير الطبري (١/١٨٤)

قال ابنُ عطية: "والاختيار الذي لا خفاءَ به الكسْرُ، وقد رُوِي عن ابن كثير، فأَولَى القَولينِ ما لم يخرج عن إجماع قُرّاء الأمصار". اهـ.

المحرر الوجيز (١/٧٧)

أمّا نصبُ (غير) – وإن كان موافقاً لرسْم المصحف، وله أيضاً وجهٌ في العربية كما سبقَ – فلم يُقرَأْ به إلاّ في الشاذّ؛ وذلك لانقطاع إسناده على وجه المشافهَة.

قال الطبريّ: "وقد يجوزُ نصْب (غير) في ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، وإن كنتُ للقراءة بها كارِهاً؛ لشُذوذها عن قراءة القُرّاء ...، وإن كان له – لو كانت جائزاً القراءةُ به – في الصَّواب مخرجٌ ...". اهـ.

تفسير الطبري (١/١٨٢)

انظر: معاني القرآن للأخفش (١/١٦٤)، السبعة لابن مجاهد ص (١١١)، مشكل إعراب القرآن (١/٧٢)، الكشّاف (١/٥٩)، المحرر الوجيز (١/٧٦)، شواذّ القراءات للكرماني ص (٤٥)، التبيان في إعراب القرآن (١/٩)، تفسير القرطبي (١/١٥٠)، تفسير البحر المحيط (١/١٤٨)، الدر المصون (١/٧١)، إتحاف فضلاء البشر ص (١٦٥)، روح المعاني (١/٩٥)، التحرير والتنوير (١/١٩٥).

○○○○○